جمهورية العراق

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

وزارة التخطيط/إقليم كردستان

اللجنة العليا لسياسات
التخفيف من الفقر

الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر

(خلاصة)

- دخل أعلى من العمل للفقراء
- تحسن المستوى الصحي للفقراء
- إنتشار وتحسن تعليم الفقراء
- بيئة سكن أفضل للفقراء
- حماية إجتماعية فعالة للفقراء
- تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء

اللجنة العليا لسياسات
التخفيف من الفقـــر

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

وزارة التخطيط / إقليم كردستان

الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر

(خلاصة)

الطبعة الأولـى ـ 2009

©
حقوق الطبع محفوظة 2009
للجهاز المركزي للاحصاء
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- العراق
لا يجوز نسخ او خزن هذا المطبوع بأي وسيلة من
وسائل النسخ او التخزين او الطباعة سواء كان ميكانيكا
او الكترونيا او تصويريا او تسجيليا دون موافقة مسبقة

اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر

الدكتور مهدي محسن العلاق	وكيل وزارة التخطيط/ رئيس الجهاز المركزي للاحصاء/رئيس اللجنة
الدكتورة عامرة محمد حسين	عضو مجلس النواب
الدكتورة عابدة احمد دخيل	عضو مجلس النواب
آلاء عبدالله حمود	عضو مجلس النواب
حسين منصور الصافي	وكيل وزارة العدل
زكي عبد الوهاب الجادر	مدير فريق إدارة المشروع
الدكتور عبد الله محمد البندر	مستشار في هيئة الاستثمار
الدكتور علي شديخ الزبيدي	مدير عام/ وزارة التربية
الدكتور إحسان جعفر احمد	مدير عام/ وزارة الصحة
ليلى كاظم عزيز	مدير عام/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
رياض فاخر خلف	مدير عام/ وزارة التجارة
الدكتور كريم محمد حمزة	أكاديمي مختص / جامعة بغداد
الدكتور جمال رسول محمد أمين	مستشار أقدم/ وزارة التخطيط/ إقليم كردستان
محمود عثمان معروف	مستشار وزارة التخطيط/ إقليم كردستان
نجاح جليل خليل	معاون مدير عام/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ إقليم كردستان
نضال عبد الكريم جواد	مديرة قسم الموازنة / وزارة المالية
نجلاء علي مراد	مديرة احوال المعيشة/الجهاز المركزي للاحصاء
عبد الله حسن ماذي	خبير / نائب مدير المشروع

الفريق الإستشاري

الدكتورة آمال عبد الأمير شلاش	رئيس الفريق/ بيت الحكمة
الدكتور كريم محمد حمزة	اكاديمي مختص/ جامعة بغداد
الدكتور حسن لطيف الزبيدي	اكاديمي مختص/ جامعة الكوفة

1- مقدمة

في ضوء اتفاقية التعاون المشترك بين وزارة التخطيط والبنك الدولي، تشكلت اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر التي ضمت ثلاثاً من عضوات مجلس النواب، وعدداً من ممثلي الوزارات والجامعات وحكومة إقليم كردستان. ضمت الإتفاقية أربع مراحل رئيسة: هي توفير قاعدة بيانات ومؤشرات إحصائية حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق من خلال تنفيذ مسح ميداني واسع هو المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007. وتشمل المراحل الأخرى إعداد الوثائق الآتية:

- تقرير خط الفقر في العراق
- تقرير تحليل الفقر في العراق
- إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وخلاصتها.

تم إطلاق التقرير الشامل للمسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق يوم 12 كانون الثاني/ يناير 2009. كما أُطلق تقرير خط الفقر في العراق، وعُرض في إجتماع مجلس الوزراء الموقر يوم 23 نيسان/ ابريل 2009. وقد وقّر هذان النتاجان المهمان للجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر، أساساً لإعداد وثيقتي تحليل الفقر في العراق، وإستراتيجية التخفيف من الفقر.

تم إعداد الوثيقة الأولى (تحليل الفقر في العراق) التي تناولت ملامح الفقر، وأين يتركز الفقراء، ومدى التفاوت بين المحافظات وبين الحضر والريف في كل محافظة. كما تناولت الأبعاد الرئيسة ذات الصلة بالفقر وهي أبعاد التعليم، الصحة، البنى التحتية، والسكان، والتحويلات الحكومية ضمن إطار الحماية الإجتماعية والحصة التموينية. وأظهرت نتائج هذا التقرير إن نسبة الفقر في العراق بلغت 23٪ وان الفقر يتركز في الريف بدرجة أعلى من الحضر حيث بلغت نسبة الفقر فيهما 39٪ و 16٪ على التوالي. إلاّ أن التقرير أظهر إن الفقر ليس عميقا إذ بلغت فجوة الفقر 4.5٪ لكنها تزيد في الريف على ثلاثة أمثال ما هي عليه في الحضر.

قياس الفقر	حضر وريف ٪	ريف ٪	حضر ٪
نسبة الفقر	22.9	39.3	16.1
فجوة الفقر	4.5	9.0	2.7

غير أن ضمان حسن تطبيق الإستراتيجية يعد شرطاً أساسياً لنجاحها في تحقيق أهدافها، الأمر الذي يتطلب إجراء تقييمات دورية لاختبار فاعلية الإستراتيجية وتقويمها، كما إن إجراء المراجعات الدورية للإستراتيجية يمكّن من تقويم ما أنجز منها وما حققته من تحسين للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للفقراء، وذلك لإدراك مدى واقعية أهداف الإستراتيجية ومستوى فعاليتها وكفاءة الأنشطة المختلفة، كما توفر عملية التقويم المعطيات لصانعي القرار والجهات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية، وتؤمن الشفافية والمساءلة عند التطبيق.

أما وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق فقد اشتُقت أهدافها ومحصلاتها المتوقعة والمخرجات التي ينبغي الوصول إليها، وما تقتضيه من تنفيذ الأنشطة ووضع الفرضيات فضلاً عن تحديد وسائل التحقق وجهات التنفيذ، في ضوء تحليل ملامح الفقر وتفاوتاته، التي تضمنتها الوثيقة الأولى.

إستمرت عملية إعداد الإستراتيجية عاما كاملا. وقد حاولت اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر أن لا تستغرق في الطرح النظري إنما في اشتقاق مكوناتها في ضوء نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007 وما توفر من تقارير ودراسات إحصائية ومتخصصة أخرى.

قُسمت وثيقة الإستراتيجية على خمسة فصول حيث عرض الفصل الأول مقومات بناء إستراتيجية التخفيف من الفقر من خلال وصف عملية إعداد الإستراتيجية ومنطلقاتها الأساسية. وتناول الفصل الثاني التحديات التي تواجهها إستراتيجية التخفيف من الفقر وهي ضمان الأمن والاستقرار، وضمان الحكم الرشيد، وضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر النمو، والتخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي على الفقراء. وعرض الفصل الثالث تقدير خط الفقر الوطني ومؤشرات الفقر المشتقة منه، وخصائص الفقر وتوزيعه المكاني وعلاقة الفقر بالبطالة.

أما الفصل الرابع فيمثّل المكوّن الرئيس للإستراتيجية إذ يقدم رؤيتها للتخفيف من الفقر من خلال عرض تفاصيل كل محصلة من المحصلات الست ومخرجاتها، فضلاً عن عرض الافتراضات والأنشطة وشركاء التنفيذ. وتناول الفصل الخامس والأخير جوانب المراقبة والتقييم.. كما أُلحق بالوثيقة ملاحق المصفوفات التفصيلية للإستراتيجية.

إن ما ورد في الإستراتيجية من تفاصيل لخصّتها العديد من المؤشرات المستهدفة وفي مقدمتها تقليص مستوى الفقر بنسبة لا تقل عن 30٪ يتطلب مناصرة ودعماً يمكن تلخيصه بما يأتي:

1- اعتماد إستراتيجية التخفيف من الفقر وثيقة أساسية ينبغي أن تستوعبها خطة التنمية الخمسية 2010 - 2014، وكذلك الموازنة السنوية للدولة وموازنات وخطط المحافظات وإقليم كردستان. ان تبني الخطة الخمسية 2010-2014 تقليل الفقر ضمن اهدافها العامة (الباب الثالث واعتماد مؤشرات الفقر كما وردت في إستراتيجية تخفيف الفقر ضمن فصل الوضع الإجتماعي في الباب الأول منها، يعزز تحقيق الإستراتيجية لأهدافها.

2- إن إقرار الحكومة ومجلس النواب للإستراتيجية يمنحها قوّة التبنيّ من قبل الوزارات والجهات ذات العلاقة.

3- لا يقتصر تبنيّ الإستراتيجية على القطاع الحكومي، وإن كان يشكل الدعامة الأساسية لها، إنما نسعى أن يمتد ذلك إلى أدوار متوقعة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن جهات الدعم الدولي، مما يمنح الإستراتيجية مرونة أعلى في ظل مناصرة ودعم واسع.

4- إن ما تضمنته الإستراتيجية من آليات للمتابعة والرصد، تمنحها القدرة على ديمومة توجهاتها بحيث يمكن صياغة إستراتيجية جديدة تغطي السنوات الخمسة اللاحقة 2015 - 2019.

إننا إذ نقدم خلاصة وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، نود التنويه إلى أن الوقوف على تفاصيل مكوناتها وآليات المراقبة والرصد على طريق الإنجاز المؤمل لمحصلاّتها، يقتضي الرجوع إلى الوثيقة نفسها، والى وثيقة تحليل الفقر في العراق.

إن هذا الجهد الذي أُعِد بدعم فني من قبل البنك الدولي يشكل أول جهد رسمي لقياس الفقر وبناء إستراتيجية التخفيف منه، وإن اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق والفريق الاستشاري يحدوهم الأمل في أن تجد الإستراتيجية طريقها نحو التطبيق لصالح الفقراء في العراق.

تأتي إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق معالجة لتزايد الفقر بعد عقود من الحروب والعقوبات الإقتصادية وتبديد الموارد وتوقف عجلة التنمية. عملت جميعاً على تعميق المشكلة. إلا إن الخيارات المتاحة أمام الحكومة لمعالجتها تبدو عديدة. لكنها صعبة... فهي تتطلب إرادة سياسية مدعومة بالموارد. مثلما تتطلب رؤية تخطيطية تتكامل فيها الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية.

1.2 كيف أعدت الإستراتيجية

انطلقت إستراتيجية تخفيف الفقر في العراق من رؤية شاملة لظاهرة الفقر تهدف إلى:

مراقبة مستويات الفقر والتفاوت من خلال قياس مستوى المعيشة وبناء خارطة الفقر باستخدام نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007.

إن إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر يعد خطوة مهمة في إطار مكافحة الفقر. كونها تعد وثيقة وطنية تعكس التزامات الحكومة أمام مواطنيها. وتحويل هذه الالتزامات إلى برامج حكومية واطر عمل قابلة للتطبيق في إطار عملية التنمية الشاملة وخطة التنمية الوطنية. وبهذا المعنى. فالإستراتيجية تكرس الإجماع الوطني حول أهمية وضرورة مواجهة الفقر. ومن جهة أخرى. فأنها تشكل إطارا تنظيميا ورؤية شمولية لمواجهة فاعلة لظاهرة الفقر. بعيدا عن اعتماد الحلول الآنية المجتزأة للمشكلة. .وعلى الصعيد الاقتصادي استهدف المشروع وضع الأطر العامة والبرامج والسياسات الإقتصادية التي تسعى - كهدف نهائي- إلى تخفيف الفقر في اطار خطة التنمية الخمسية 2010-2014 تمهيدا للقضاء عليه. كما إن المشروع سيساعد على تحسين تقديرات الموازنة الإتحادية على نحو يراعي الفقراء ويستهدف تحسين أوضاعهم المعيشية. أما على الصعيد الإحصائي فقد استهدف المشروع توفير البيانات والمؤشرات الكفيلة برصد مشكلة الفقر وإتجاهاتها الحالية والمستقبلية بما يعزز المعرفة بها.

كذلك فإن المشروع يمثل نموذجا ناجحا للتعاون البناء مع البنك الدولي في مجال الإستعانة بالخبرات الدولية.

لقد استغرق المشروع وقتا طويلا امتد منذ مطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 عندما شرع الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع هيئة إحصاء إقليم كردستان وبدعم فني من البنك الدولي بتنفيذ المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق الذي وفر البيانات التي تسهم في فهم أفضل للعمليات الإقتصادية والإجتماعية المحددة لنسبة الفقر والتفاوت وتقييم اثر السياسات المعنية بتخفيف الفقر ووفر قاعدة معلوماتية وتحليلية تضمنتها دراسة تقويم الفقر التي أتاحت ولأول مرة في العراق إمكانية:

- تحديد مفهوم الفقر في العراق.
- حساب خط الفقر الوطني لتمييز الفقراء عن غيرهم.
- رسم خارطة جغرافية للفقر.
- تحديد خصائص الفقراء.

اعتمدت اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في إعداد الإستراتيجية على جهدين متكاملين. أولهما: إعداد مجموعة من الأوراق البحثية الخلفية. وثانيهما: وثيقة تحليل الفقر في العراق التي أُعدت من قبل خبراء البنك الدولي وبتنسيق اللجنة العليا وفريق الإسناد الفني.

2.2 : المنطلقات الأساسية لبناء استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق

تتبنى الإستراتيجية عددا من المنطلقات هي:

1- التأكيد على الالتزام الحكومي لما له من أهمية قصوى في محاور الإستراتيجية كافة.

2- تشكل إستراتيجية تخفيف الفقر الإطار العام للجهود الوطنية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لوضع سياسات متوسطة وقصيرة الأجل لتعبئة الموارد المحلية والدعم الدولي المطلوب.

3- تتكامل إستراتيجية تخفيف الفقر مع خطة التنمية الوطنية الخمسية وبالموازنة السنوية.

4- تنظر الإستراتيجية إلى الفقر كظاهرة متعددة الجوانب.

5- تتبنَى الإستراتيجية مبدأ إستهداف الفقراء لتصحيح وزيادة كفاءة برامج الأمان الإجتماعي.

6- تبنَي منظور يحقق التوازن بين المساعدة الفورية للتخفيف من الفقر في الحاضر وبين تخفيض أعداد الفقراء على المدى البعيد.

7- توفر الإستراتيجية الفرصة للحوار الواسع حول تشخيص وفهم مصادر النمو الإقتصادي وعلاقته بتقليل الفقر.

8- تؤكد على إشراك البرلمان في جميع مراحل إعداد الإستراتيجية.

9- تعتمد الإستراتيجية مبدأ الشراكة والتنسيق فيما بين مكونات الجهاز الحكومي لضمان تحقيق اهدافها.

10- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

11- التأكيد على الحاجة إلى الدعم الدولي في مجالات التمويل والخبرة.

12- الحاجة إلى بناء القدرات في مجالات وضع السياسات، التحليل والتقويم.

13- التأكيد على مأسسة نظام متابعة وتقييم مندمج ضمن الآليات الحكومية.

14- وضع خطة للتواصل تضمن نقل مضمون إستراتيجية التخفيف من الفقر بين الحكومة والأطراف الأخرى المعنية بمن فيهم الفقراء أنفسهم.

3. التحديات التي تواجهها إستراتيجية التخفيف من الفقر

تواجه إستراتيجية التخفيف من الفقر تحديات جدية أهمها:

3-1: ضمان الأمن والإستقرار

رغم أن سوء الأوضاع الأمنية ينعكس على السكان إجمالاً إلا إن تأثيرها اشد على الفقراء بسبب ضعف قدراتهم على مواجهة هذه الأوضاع وما يترتب عليها من فقدان فرص كسب الدخل، وارتفاع الأسعار، وشحة السلع، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية. ولا يخفى التأثير السلبي لذلك على فقدانهم لوظائفهم وأصولهم المادية. ومما لا شك فيه، إن إمكانية التخفيف من الفقر تبقى محدودة في وقت يزداد فيه عدم الاستقرار الذي ينتج أوضاعاً إقتصادية وإجتماعية غير مؤاتية لتحقيق الأمن الإنساني.

3-2: ضمان الحكم الرشيد

تضع الحكومة تحقيق "الحكم الرشيد" على رأس أولوياتها في الحكم وإرساء دولة المؤسسات؛ وفي إدارة الإقتصاد وتحسين أداء الإدارة العامة ومحاربة الفساد، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بتحسين البنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية وزيادة كفاءة الأداء الحكومي وتحسين آليات صنع القرار ووضع السياسات وإرساء وتطوير المؤسسات الداعمة للنمو الإقتصادي بما يهيئ البيئة الملائمة لتنفيذ الإستراتيجية.

3-3: ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر النمو في ظل اقتصاد السوق

إن النمو الإقتصادي شرط ضروري للتخفيف من الفقر لكنه شرط غير كافٍ ما لم يرافقه زيادة فرص التشغيل ووصول الفقراء إلى الموارد والأصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم. إن سياسة تخصيص الموارد تضع في اعتبارها مبدأين أساسيين هما:

التكافؤ: المكاني (حضر/ ريف، وما بين المناطق الجغرافية) وتكافؤ النوع الإجتماعي (نساء ورجال).

التنويع: أي تنويع الإقتصاد وتقليل اعتماده على النفط من اجل زيادة مصادر الدخل وتعدد مجالات النشاط الإقتصادي التي تتيح مشاركة أوسع للقطاع الخاص بما فيها الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

3-4: التخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي على الفقراء

تبنت الحكومة العراقية التوجه نحو اقتصاد السوق منذ عام 2003، وقد استهدفت حزمة الإصلاحات تحقيق ما يلي:

- تحقيق الإستقرار النقدي والسيطرة على عرض النقد من قبل البنك المركزي.
- إزالة التشوهات في نظام الأسعار.
- تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح الإنفاق الإستثماري.
- تطوير آليات عمل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في التمويل وخلق الإئتمان.
- خصخصة شركات القطاع العام.

أحدثت السياسة النقدية تحسناً في الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة تمكنها من ضبط معدلات التضخم وتحقيق ثبات في قيمة العملة المحلية. أما السياسة المالية فقد أدت إلى تحسن توزيع الدخل لصالح موظفي القطاع العام الذين تضرروا نتيجة تراجع دخولهم الحقيقية خلال سنوات العقوبات الإقتصادية (1990-2003).

من جانب أخر أحدثت بعض الإصلاحات الأخرى آثارا سلبية بالنسبة للفقراء. فعلى سبيل المثال، أدت سياسة تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية إلى ارتفاع متوسط الإنفاق الأسري الشهري على مجموعة السكن والمياه والوقود من 13٪ عام 1993 إلى 29٪ عام 2007، والى مضاعفة نسبة الإنفاق الأسري الشهري على النقل حيث ارتفع من 5٪ إلى أكثر من 10٪ لعامي 1993 و2007 على التوالي، بسبب ارتفاع أسعار الوقود. وهنا تبرز أهمية اعتماد إجراءات تراعي الفقراء بالتخفيف من التأثيرات السلبية لتلك الإصلاحات على مستويات معيشتهم، وكان احد أهم تلك الإجراءات استحداث نظام شبكة الحماية الاجتماعية والبدء بتطبيقه عام 2006.

4. خصائص الفقر في العراق

إن نقطة الإنطلاق في أي إستراتيجية لتخفيف الفقر وشرط نجاحها الأساسي، تبدأ بمعرفة من هم الفقراء، وأين يتركزون جغرافياً تمهيداً لإستهدافهم بالإستراتيجية:

4-1: خط الفقر الوطني

اعتمد تحديد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي، وباعتماد بيانات المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007 قدرت كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية الشهرية للفرد الواحد 34250 دينارا ويساوي هذا خط فقر الغذاء. وعلى أساس إنفاق الأسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، قُدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ 42646 ديناراً للفرد الواحد شهرياً. وبجمع كلفة الإحتياجات الغذائية الأساسية مع كلفة الإحتياجات غير الغذائية فان خط الفقر في العراق يساوي 76896 دينار/فرد/ شهر. وهو ما يعني أن 22.9٪ أي حوالي 6.9 مليون من العراقيين يقعون تحت مستوى خط الفقر. علماً إن الإنفاق الذي احتسب على أساسه هذا الخط يعتمد التعريف الإقتصادي للإنفاق المعمول به دولياً والذي يتضمن إضافة إلى المشتريات النقدية الإنفاق غير النقدي بما في ذلك قيمة الإيجار التقديري للأسر التي لا تدفع إيجاراً لسكنها لأنها تقيم في مساكن تملكها أو لأسباب أخرى، وقيمة السلع الاستهلاكية التي تحصل عليها الأسر بدون دفع بدل نقدي كالسلع التي تنتجها والسلع التي تحصل عليها مقابل العمل أو كمعونات. كما إن الإنفاق قد تم حسابه على أساس أسعار السوق وليس الأسعار المدفوعة بما في ذلك الإنفاق على سلع الحصة التموينية والتي تبلغ 12100 دينار شهريا. ومن الجدير بالذكر إن خط الفقر المبين قد تم احتسابه على أساس الأسعار الموحدة لمعالجة التفاوتات

فيها على مستوى جميع مناطق العراق وعلى مستوى الفترة الزمنية للمسح والتي امتدت لسنة كاملة وبذلك أصبحت المقارنة المذكورة صحيحة.

ومما تجدر الإشارة إليه، إن توزيع الأفراد حسب متوسط إنفاق الفرد كشف إن معظمهم يتركزون حول خط الفقر، وقلة منهم يقعون بعيداً عن هذا الخط. ويعني ذلك أن تعرض نسبة كبيرة من غير الفقراء إلى إنخفاض في دخولهم (فقدان العمل أو فقدان المعيل أو مرض احد أفراد الأسرة...الخ) أو ارتفاع في إحتياجاتهم الإستهلاكية يتوقع أن يؤدي إلى وقوعهم تحت خط الفقر.

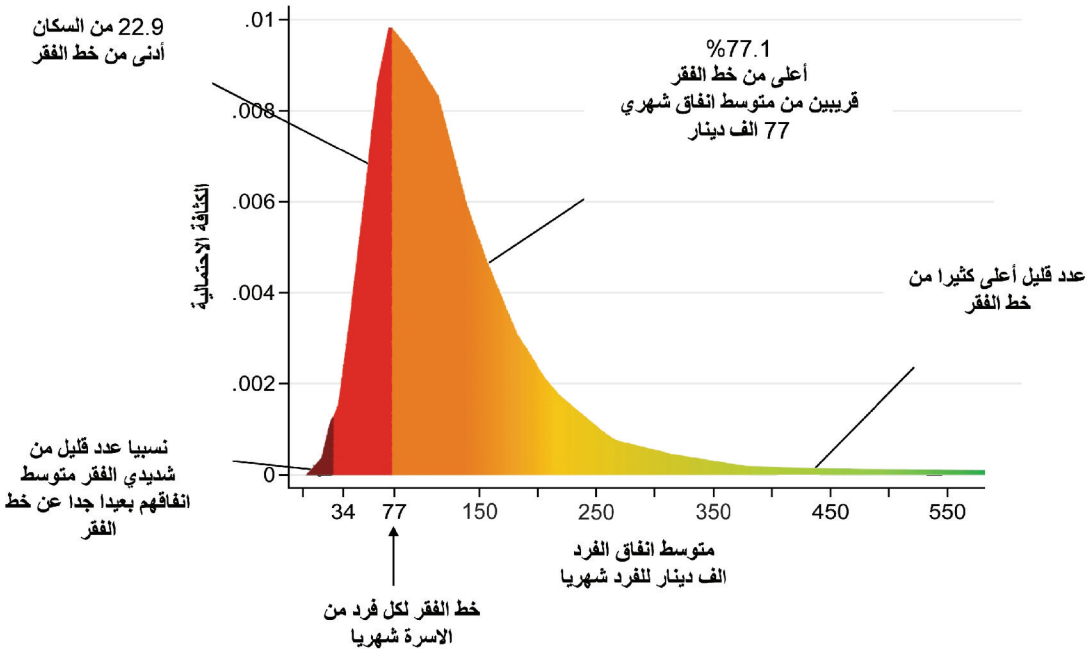

خط الفقر وتوزيع متوسط الإنفاق الشهري

وقد قدرت فجوة الفقر(1) في العراق بـ 4.5٪ وهو ما يعني أن إستهلاك غالبية الفقراء قريب جدا من خط الفقر، وأن التحسن النسبي في دخولهم أو زيادة نصيبهم من الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة يستطيع انتشالهم من الفقر. إلا إن حجم الفجوة يتباين بين المحافظات بشكل حاد، كما يظهر في الشكل أعلاه.

(1) تشير فجوة الفقر إلى حجم الهوة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر. وتحسب بشكل مطلق بالوحدات النقدية الكافية لرفع مستويات إستهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر. وتحسب كنسبة مئوية من القيمة الكلية لإستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى إستهلاك كل منهم مساويا لخط الفقر.

4-2: ارتفاع نسبة الفقر في الريف وفي بعض المحافظات

يتباين توزيع الفقراء بين الريف والحضر. ففي الوقت الذي يسكن حوالي ثلثي السكان في الحضر، فان نصف عدد الفقراء يوجدون في الريف، مما يكشف إن أوضاع الريف الإقتصادية والإجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر. ويتعزز ذلك إلى حد ما بارتفاع الخصوبة حيث يبلغ معدل النمو السكاني 3.5٪ سنوياً في الريف مقارنة بـ2.7٪ في الحضر. تتركز الأنشطة الإقتصادية للفقراء في الريف في الزراعة والصيد والغابات (56٪)، والبناء والتشييد (14٪)، ويمتهنون مهنا لا تتطلب مهارة وتعليماً عاليين كالحرف اليدوية (17٪) والمهن الأولية (15٪). كما ويعمل 56٪ من العاملين بعمر 10 فأكثر بدون اجر، غالبيتهم من النساء، ما يقارب من ثلثيهم في الفئتين الأفقر.

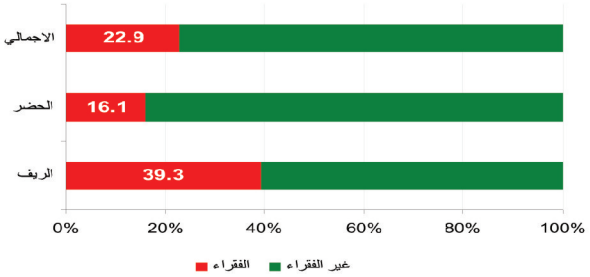

توزيع الفقراء بين الريف و الحضر (٪)

تتفاوت المحافظات من حيث نسبة الفقر وفجوته. ففي حين يعد أكثر من 40 ٪ من سكان بعض المحافظات فقراء، (المثنى 49٪، بابل 41٪، وصلاح الدين 40 ٪)، فان نسبة الفقراء في محافظات أخرى تقل عن 10 ٪ كما في محافظات إقليم كردستان. كما أن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء تزداد فيها فجوة الفقر أيضا (انظر الشكل). من جهة أخرى فان 13٪ من الفقراء يوجدون في محافظة بغداد وحدها وحوالي 11٪ في محافظة البصرة. وعلى مستوى الريف ترتفع نسبة الفقر في محافظات المثنى (75٪) وبابل (61 ٪) وواسط (60٪).

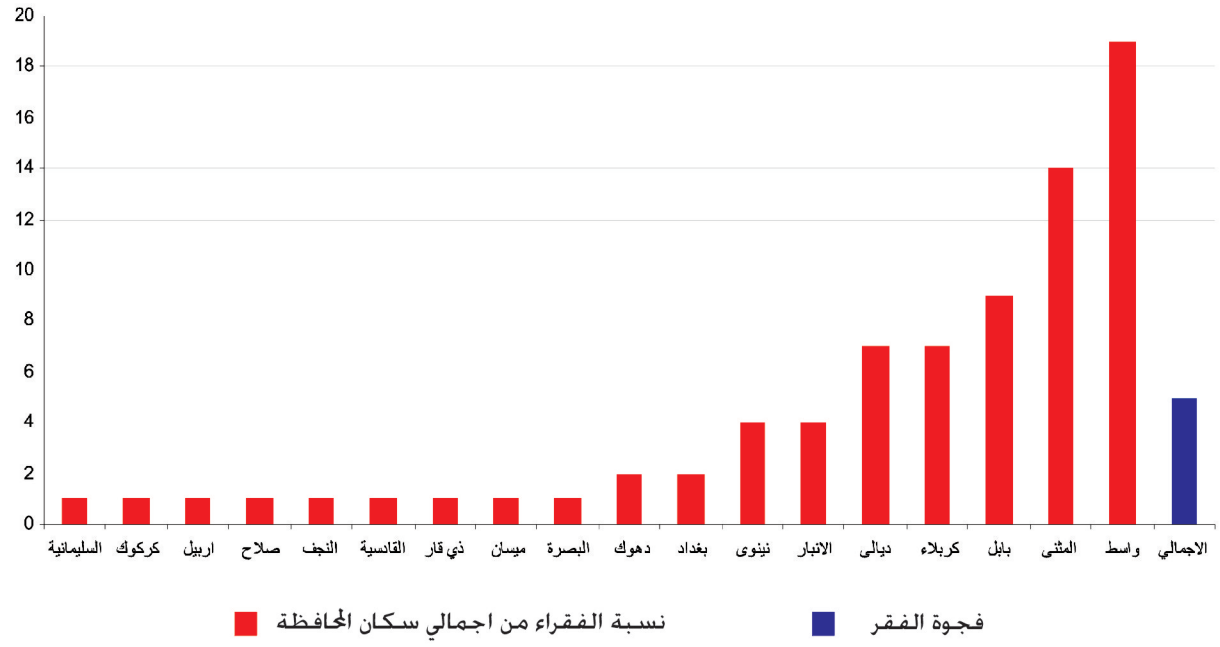

معدلات الفقر حسب المحافظات

4-3: التفاوت في الدخل والإنفاق بين الأسر

تشير البيانات إلى إن الخمس الأغنى من الأسر يحصل على 43 ٪ من الدخل بينما يحصل القسم الأفقر منها على 7٪ من الدخل على مستوى العراق. إلا إن التفاوت يبدو اقل حدة بالنسبة للإنفاق إذ إن حصة الأسر الأغنى تبلغ 39٪ من مجموع الإنفاق الأسري. فيما تبلغ حصة الأسر الأفقر 9٪.

رغم وجود مقاييس متعددة لقياس التفاوت إلا إن معامل جيني يُعد الأكثر شيوعاً، والذي تتراوح قيمته بين الصفر لحالة المساواة الكاملة، والواحد لأقصى حالة تفاوت في توزيع الدخل (الأنفاق). وبالتأكيد فان هاتين الحالتين متطرفتان جداً وبعيدتان عن الواقع العملي. ويعد التفاوت بين الفقراء والأغنياء منخفضاً في العراق مقارنة بباقي بلدان العالم، إذ إن مقارنة قيمة معامل جيني بتلك الخاصة بـ 128 بلدا توفرت عنها قيمة المعاملات فإن العراق جاء بالمرتبة الثامنة عشر حيث بلغت قيمة المعامل 0.309، مقارنة مع 0.344 مصر، 0.353 الجزائر، 0.377 اليمن، 0.384 إيران، 0.388 الأردن، 0.395 المغرب، و0.436 تركيا.

ويعبر منحنى لورنز بشكل بياني عن التفاوت في الدخل (الإنفاق)، وكلما كان هذا المنحنى اقرب إلى خط التساوي دلّ ذلك على إن التفاوت أقل. ونظريا يؤشر انطباق منحنى لورنز على خط المساواة إلى انعدام التفاوت أي تحقق المساواة التامة. ويشير قرب المنحنى من خط المساواة إلى إن التفاوت في الإنفاق منخفض في العراق.

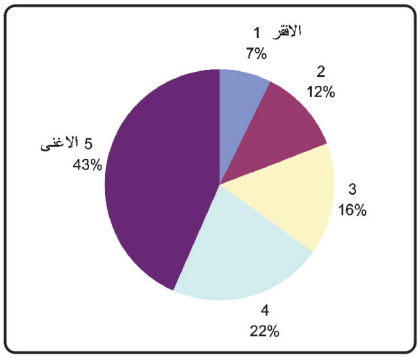

توزيع الدخل في العراق بين الفئات الخمسية

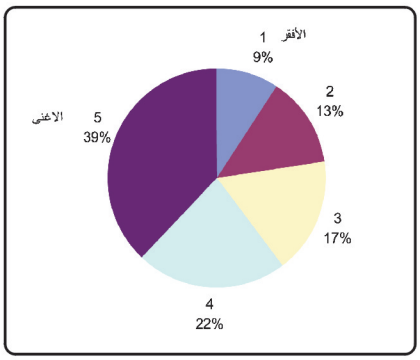

توزيع الإنفاق في العراق بين الفئات الخمسية

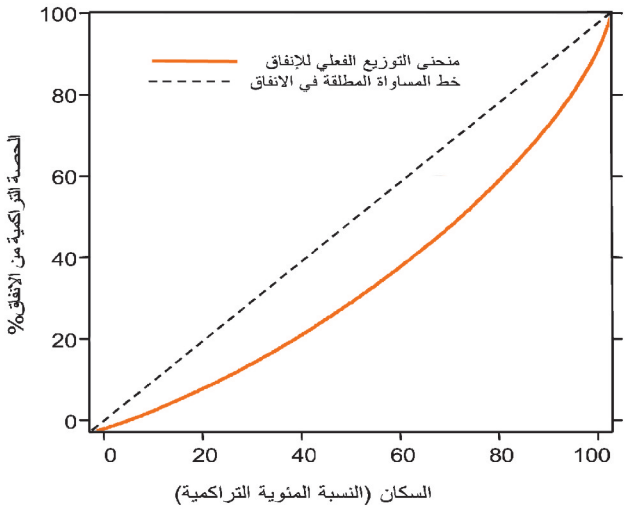

منحنى لورنز للأنفاق في العراق لعام

4-4: الفقر والبطالة

تشير بيانات المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007 إلى ضعف الإرتباط بين الفقر والبطالة. ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة الفقر 39 ٪ في الريف و16٪ في الحضر كانت البطالة في الريف 11٪، وفي الحضر 12٪. مما يرجح ارتباط الفقر بانخفاض عائد العمل للعاملين الذين يمثلون 89 ٪ من القوى العاملة في الريف الأمر الذي يعود إلى إنخفاض الإنتاجية . ويرتبط الفقر أيضا بارتفاع معدل الخصوبة والخصائص الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للريف أكثر من ارتباطه بالبطالة. وهذا ما يؤشره انخفاض معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي. إذ إن 57٪ من السكان في سن العمل هم خارج النشاط الإقتصادي (لا يعملون ولا يبحثون عن عمل). أما بالنسبة للنساء فان النسبة تبلغ 87٪.

من جهة أخرى، لا يمكن نفي العلاقة بين الفقر والعمالة الناقصة حيث أيدت نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2008 ارتفاع معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للسكان بعمر 15 سنة فأكثر إذ بلغ 23٪ للذكور و53٪ للإناث. وتبلغ في الحضر 21٪ وفي الريف 43٪.

5- منظور الإستراتيجية للتخفيف من الفقر

تقع بنود إستراتيجية التخفيف من الفقر ضمن مظلة الهدف العام لها وهو "تخفيف الفقر في العراق". وقد استندت الإستراتيجية إلى نهج الإطار المنطقي (Logical Framework Approach)حيث تم بموجبه تحديد ست محصلات (outcomes)أساسية ينبغي تحقيقها للوصول إلى الهدف العام. وهذه المحصلات هي:

- دخل أعلى من العمل للفقراء؛
- تحسن المستوى الصحي للفقراء؛
- انتشار وتحسن تعليم الفقراء؛
- بيئة سكن أفضل للفقراء؛
- حماية اجتماعية فعالة للفقراء؛
- تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء.

ولكي تتحقق المحصلات تم تحديد مجموعة من المخرجات (outputs)لكل محصلة. وقد تضمن كل مخرج عدداً من الأنشطة (activities) التي ينبغي تنفيذها لضمان تحقيقه. كما تم تحديد الافتراضات التي تمثل الظروف المطلوب ان يتزامن توفرها مع تنفيذ أي مخرج لكي يتم تحقيق المحصلة المرتبة به. وإزاء كل نشاط من الأنشطة التي ترد لابد من:

- تحديد الجهات المسؤولة (أو المعنية) بتنفيذ النشاط (وزارة، جهة رئيسة، منظمات المجتمع المدني، منظمات دولية).
- تحديد نوع التمويل الذي يؤمّن تنفيذ النشاط (تمويل ضمن الموازنة العامة التشغيلية، أو تمويل ضمن الموازنة الاستثمارية أو منح دولية).
- اتساقاً مع نهج الإطار المنطقي فقد اشتملت الإستراتيجية على مؤشرات اثر لكل محصلة ولبعض المخرجات، ومؤشرات أداء لكل مخرج ونشاط، بما يتناسب مع متطلبات عمليتي المراقبة والتقييم، وتسهيل إدارة عملية تنفيذها من قبل الجهات المعنية بذلك.

بنية إستراتيجية التخفيف من الفقر

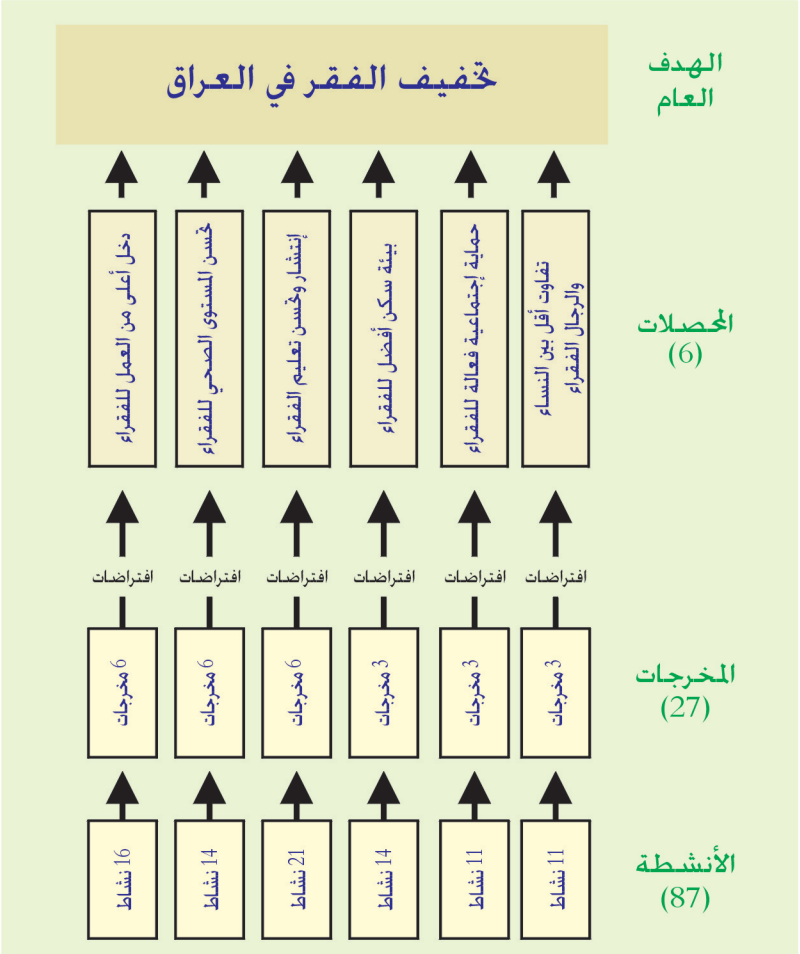

تسعى الإستراتيجية خلال مدة تنفيذها إلى التخفيف من الفقر. وتبنت الأهداف التي تتسق مع خطة التنمية الخمسية والجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء ما تحقق من تحسن نسبي في مؤشرات الأمن الغذائي، ومعدلات وفيات الأطفال والأمهات، ونسب الإلتحاق بالتعليم منذ عام 2004 وحتى الآن، وبافتراض المباشرة بتنفيذ الخطة الخمسية وإستقرار الوضع السياسي والأمني فان من المتوقع تقليص معدل الفقر على المستوى الوطني بنسبة 30٪ عما كانت عليه عام 2007.

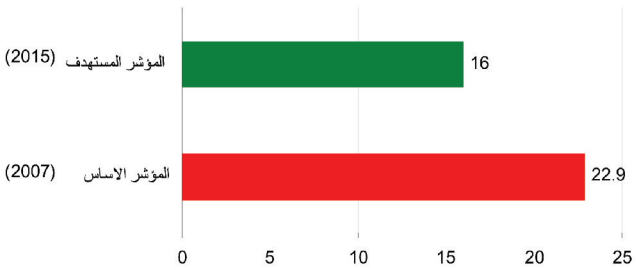

الهدف خفض نسبة الفقر بمقدار الثلث(%)

1-5 دخل أعلى من العمل للفقراء

نظرا الى الدخل من العمل يشكل المصدر الرئيس لدخل الفقراء، لذا فان إنخفاض هذا الدخل هو احد أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفقر. تستهدف إستراتيجية التخفيف من الفقر زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل والإقراض الميسر للفقراء. إلا أن ذلك لا يشكل بديلاً عن السياسات الإجتماعية المرتبطة بتمكين الفقراء أنفسهم، وتحسين فرص وصولهم إلى الموارد الصحية والتعليمية، لأنها تضمن الإنتفاع بثمار النمو والتنمية، فضلاً عن تحسين شبكة الأمان الإجتماعي التي تحمي الفقراء والفئات الهشة، ترتبط بالمحصلة ستة مخرجات، التي ترتبط بدورها بستة عشر نشاطا، وكما مبين بالجدول(1).

جدول (1) : المحصلة الاولى: دخل أعلى من العمل للفقراء

المخرج الأول	**توفرت عوامل لزيادة إنتاجية العمل الزراعي للفقراء**		
الافتراضات	يستخدم الفقراء العوامل التي توفرت بفعالية	**الأنشطة**	توفير وإدامة البنى التحتية الداعمة للإنتاج والتسويق.
			برنامج لتدريب المزارعين على أساليب الزراعة والري الحديثة.
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس النواب – مجلس الوزراء – وزارة الزراعة– الموارد المائية– الجهات المناظرة في إقليم كردستان – القطاع الخاص		إعادة النظر بحزمة التشريعات والسياسات الزراعية لصالح المزارعين الفقراء.
المخرج الثاني	**برنامج إقراض لأنشطة مدرة للدخل للفقراء**		
الافتراضات	يستفيد الفقراء من برنامج الإقراض لغرض زيادة دخولهم.	**الأنشطة**	وضع ضوابط تضمن شمول أوسع للفقراء ببرنامج الإقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
			القيام بحملات توعية للفقراء للاستفادة من البرنامج.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية – المصارف الحكومية والأهلية، منظمات المجتمع المدني، مجتمعات محلية – الجهات المناظرة في إقليم كردستان		تنظيم برامج تدريب للفقراء الذين استلموا القروض لمساعدتهم في استخدامها.
المخرج الثالث	**نظام لمراجعة الحد الأدنى للأجر اليومي وفقاً لتغيرات خط الفقر الوطني**		
الافتراضات	يلتزم القطاع الخاص بتطبيق الحد الأدنى للأجر بشكل صحيح	**الأنشطة**	تنفيذ زيارات تفتيش ومراقبة حسن تطبيق القانون.
			تضمين قانون العمل فقرات مرنة حول تحديد الحد الأدنى للأجر ليتناسب مع خط الفقر.
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس النواب – وزارة العمل والشؤون الإجتماعية – اتحادات ونقابات العمال– الجهات المناظرة في إقليم كردستان – منظمات المجتمع المدني		تعريف العاملين الذين يستلمون الحد الأدنى من الأجر بحقوقهم في رفع الأجور للتوافق مع خط الفقر.
			تشخيص وحدة في مكاتب التشغيل في جميع المحافظات يستطيع العاملون باجر مراجعتها عند عدم التزام أرباب العمل بالقانون.
المخرج الرابع	**أنشئت مكاتب تشغيل فعالة وتم تيسير وصول الفقراء إليها**		
الافتراضات	قدرة العمالة الوطنية على منافسة العمالة الأجنبية	**الأنشطة**	قيام مكاتب التشغيل بالتنسيق مع القطاع الخاص لتوفير فرص العمل.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية – مجالس المحافظات– الجهات المناظرة في إقليم كردستان – القطاع الخاص		قيام مكاتب التشغيل بالتنسيق مع جهات التدريب وتأهيل وتعزيز مهارات العمل لدى الفقراء.
المخرج الخامس	**الحكومة دعمت مبادرات المجتمع المدني المساندة للفقراء**		
الافتراضات	المجتمع المدني يستفيد من دعم الحكومة لأغراض مساندة الفقراء	**الأنشطة**	المشاركة في برامج توليد الدخل للفقراء التي تساهم بها الجهات المانحة.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني– وزارة التخطيط، منظمات المجتمع المدني– الجهات المناظرة في إقليم كردستان		تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات ومنح التخصيصات التشجيعية للمنظمات ذات البرامج الموجهة للفقراء.
المخرج السادس	**أنشئت أو فعلت المراكز الحرفية المسائية وبرامج تدريب سريعة للفقراء في مهن مدرة للدخل خاصة للفقراء**		
الافتراضات	التحاق الفقراء بالمراكز وبرامج التدريب	**الأنشطة**	تنظيم حملات توعية للفقراء للالتحاق بالمراكز وبرامج التدريب.
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس الوزراء– وزارة العمل والشؤون الإجتماعية – منظمات مجتمع مدني– الجهات المناظرة في إقليم كردستان		تشارك منظمات المجتمع المدني بفتح مراكز تدريب للفقراء.

2-5 تحسن المستوى الصحي للفقراء

إن وضع سياسات صحية تهدف إلى الحد من المشكلات الصحية، وتقليل أثرها السلبي على الفقراء، وتحسين المستوى الصحي والرعاية والخدمات المقدمة لهم، هي غاية أساسية تسعى إستراتيجية التخفيف من الفقر إلى تحقيقها مع التوكيد على الخدمات الصحية الوقائية إلى جانب الخدمات الصحية العلاجية. وتشمل هذه السياسات خدمات الرعاية الصحية الأولية المحسنة، وإيصال الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي إلى المناطق الفقيرة، وزيادة تغطية هذه المناطق بنشاطات برنامج التحصين الموسع وبرامج الصحة الإنجابية، وتحسين الحالة التغذوية للفقراء، ويتم تحقيق ذلك من خلال ستة مخرجات ترتبط بها اربعة عشر نشاطا كما مبين في الجدول(2).

جدول (٢) : المحصلة الثانية : تحسن المستوى الصحي للفقراء

المخرج الأول	**خدمات رعاية صحية أولية محسنة للفقراء ويسهل عليهم الوصول إليها**		
الافتراضات	- توفر الثقة لدى المجتمع بخدمات الرعاية الصحية الأولية - توفر الملاك القياسي المؤهل في مراكز الرعاية الصحية الأولية	الأنشطة	تدريب ملاكات مراكز الرعاية الصحية الأولية.
			بناء مراكز رعاية صحية أولية مجهزة.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة الصحة - وزارة التخطيط - الجهات المناظرة في إقليم كردستان		زيادة أعداد العيادات المتنقلة للمناطق النائية.
المخرج الثاني	**ازداد الوعي الصحي في المناطق الفقيرة للسيطرة على عوامل الخطورة السلوكية للأمراض الانتقالية وغير الانتقالية**		
الافتراضات	-وجود استعداد لدى الفقراء لتغيير القناعات -مشاركة الوزارات المعنية، منظمات المجتمع المدني، دوائر الصحة في المحافظات	الأنشطة	القيام بحملات التوعية بالوسائل المرئية والسمعية والمقروءة والندوات.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة الصحة – وزارة الصحة في إقليم كردستان- وسائل الأعلام		
المخرج الثالث	**برنامج حكومي منفذ أو تحت التنفيذ لإيصال الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق الفقيرة**		
الافتراضات	-انسيابية الموارد المخصصة للمشاريع -التزام المقاولين بتنفيذ المشاريع الموكلة إليهم	الأنشطة	توسيع المشاريع لإيصال الماء الصالح للشرب للمناطق الفقيرة.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - البلديات والأشغال العامة- أمانة بغداد- مجالس المحافظات- الجهات المناظرة في إقليم كردستان		توسيع مشاريع الصرف الصحي
المخرج الرابع	**تعززت تغطية المناطق الفقيرة بنشاطات برنامج التحصين الموسع**		
الافتراضات	استقرار الوضع الأمني	الأنشطة	تقوية الرصد الوبائي للأمراض الانتقالية
			تنفيذ الحملات التلقيحية
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة الصحة - وزارة صحة إقليم كردستان		إدامة مستلزمات الحملات (اللقاحات، المواد النبيذة، سلسلة التبريد، وسائط النقل)
المخرج الخامس	**تحسنت الحالة التغذوية للفقراء**		
الافتراضات	كفاءة آلية التوزيع بما يؤمن وصول مواد التغذية إلى الفئات المستهدفة	الأنشطة	استمرار حصول الفقراء على مفردات الحصة التموينية.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة التجارة- وزارة الصحة - الجهات المناظرة في إقليم كردستان		إعادة شمول المدارس الابتدائية بالتغذية المدرسية.
المخرج السادس	**برنامج لتقوية الصحة الإنجابية للفقراء معد وتحت التنفيذ**		
الافتراضات	-قناعة النساء في الأحياء الفقيرة بجدوى خدمات رعاية الأم والطفل. -استجابة المجتمعات الفقيرة لبرامج تنظيم الأسرة.	الأنشطة	تنفيذ حملات توعية عن برامج الصحة الإنجابية.
			تدريب الملاكات الطبية والصحية.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة الصحة- وزارة الصحة في إقليم كردستان		استمرار توفير المواد والمستلزمات القياسية.

3-5 نشر وتحسن تعليم الفقراء

تعكس معدلات الالتحاق في مراحل التعليم ما بعد الإبتدائي فروقاً كبيرةً بين الفقراء وغير الفقراء وبين الريف والحضر وبين المحافظات فعلى سبيل المثال يبلغ معدل الإلتحاق بالمرحلة المتوسطة للفقراء نصف مثيله لغير الفقراء. إذ أظهر المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق إن 45٪ بسبب عدم اهتمام الأسرة أو الفرد. و18٪ لم يلتحقوا بالمدارس بسبب عدم وجود مدرسة. و12٪ لأسباب إجتماعية. الأمر الذي يكشف ضعف الوعي بأهمية التعليم وعجز النظام التعليمي عن توفير المدارس الكافية ومستلزماتها.. في ضوء واقع ومستوى التعليم في العراق. واتساقاً مع تحقيق الأهداف الأنمائية للألفية. تم تحديد ستة مخرجات لتحقق هذه المحصلة ترتبط بها 21 نشاطا وكما مبين في الجدول(3).

جدول(٣): المحصلة الثالثة: نشر وتحسن تعليم الفقراء

المخرج الأول	صدور قانون وتعليمات إلزامية التعليم الأساسي وتم تفعيلها. خاصة في المناطق الريفية والإحياء السكنية الفقيرة		
الافتراضات	– تعاون فعال من قبل الأسر في الريف والإحياء السكنية الفقيرة في تطبيق قانون إلزامية التعليم. –تعاون الإدارة المحلية الفعال في متابعة تطبيق قانون التعليم الإلزامي	الأنشطة	تعديل المادة (٣٤ / أولا) من الدستور لمد إلزامية التعليم إلى المرحلة المتوسطة (الصف الثالث المتوسط).
			تكوين قاعدة بيانات للفئة العمرية المشمولة بالتعليم الإلزامي وفق التوزيع الجغرافي وتحديثها باستمرار. وبالتركيز على المناطق الريفية والفقيرة لتسهيل متابعة الأسر المشمولة.
			برنامج شراكة مع منظمات المجتمع المدني وكذلك الوزارات الحكومية ذات العلاقة في تنفيذ إلزامية التعليم.
			تفعيل العلاقة مع مجالس الآباء والمعلمين وفق صيغة قانونية ومؤسسية معدة لنشر ثقافة التعليم الإلزامي.
			إعادة النظر بمهام قسم الإعلام التربوي لخلق الوعي بأهمية الالتزام بالتعليم الإلزامي.
			تطوير نظام رصد ومتابعة المتسربين ضمن فئة التعليم الإلزامي وفق برامج الخطة السنوية لوزارة التربية (فرق المعلمين الميدانية. اعتبار تقليص فرص التسرب معياراً للكفاءة...الخ).
			مناصرة لتعديل المادة الدستورية بمد إلزامية التعليم.
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس النواب – مجلس الوزراء – وزارة التربية– وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني– منظمات المجتمع المدني– الجهات المناظرة في إقليم كردستان		
المخرج الثاني	الأولوية لإنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في الإحياء الفقيرة		
الافتراضات	دعم مضمون من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للأولويات المحددة من قبل وزارة التربية	الأنشطة	إنشاء قاعدة معلومات عن توزيع المناطق الفقيرة تربوياً (جغرافياً وإداريا) وفقاً لدرجة الحرمان من المدارس المتوسطة والإعدادية.
			تخصيص تمويل كافٍ ضمن الموازنة الاستثمارية التربوية حسب المراحل (أولوية للإنفاق الحكومي الاستثماري التربوي) مع أولوية في تخصيص بناء وتأهيل المدارس المتوسطة والإعدادية في القرى والإحياء الفقيرة ووفق سقوف زمنية ملائمة
			تحقيق موائمة بين الحجم المطلوب للبناء وعدد المشمولين بالتعليم للمنطقة الجغرافية (الطاقات الاستيعابية للمدارس).
			وضع برنامج مساندة ودعم مع الحكومات المحلية لإنشاء وتأهيل المدارس خاصة المتوسطة والإعدادية
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة التربية– الإدارات المحلية– مجالس المحافظات– الجهات المناظرة في إقليم كردستان		
المخرج الثالث	عُدل قانون وتعليمات شبكة الحماية لربطها بتسجيل أطفال الأسر المشمولة بالإعانة بالتعليم الأساس		
الافتراضات	كفاءة وسرعة قاعدة البيانات وخاصة بالنسبة لأطفال الأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية	الأنشطة	تكوين قاعدة بيانات على مستوى المحافظة والقضاء والناحية للأطفال في سن التعليم الأساسي من الأسر الفقيرة المشمولة بشبكة الحماية .
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس الوزراء –وزارة التربية– وزارة العمل والشؤون الإجتماعية– الجهات المناظرة في إقليم كردستان		إعادة النظر بقانون وتعليمات شبكة الحماية الاجتماعية بما يضمن تسجيل ومواظبة أطفال الأسر المشمولة.
			إعداد آلية لتبادل المعلومات بين وزارتي التربية والعمل والشؤون الاجتماعية.
المخرج الرابع	تحسنت كفاءة التعليم في المناطق الفقيرة في الحضر والريف		
الافتراضات	توفير الطاقة الكهربائية خاصة لمدارس الريف والمناطق الفقيرة	الأنشطة	إعطاء أولوية في توزيع الخدمات التربوية ذات العلاقة بكفاءة التعليم (مختبرات. وسائل تعليمية ...الخ) للنواحي والمناطق والإحياء الفقيرة.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة التربية– وزارة التربية في إقليم كردستان		
			إعطاء أولوية في تدريب معلمي ومدرسي المناطق الفقيرة في الحضر والريف.
المخرج الخامس	إجراءات وأنشطة إتخذت لخفض أعداد الأميين		
الافتراضات	التحاق الأميين بمراكز محو الأمية	الأنشطة	سن قانون محو الأمية الإلزامي.
			إنشاء مراكز محو الأمية.
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس النواب– وزارة التربية– منظمات المجتمع المدني– الجهات المناظرة في إقليم كردستان		حملات التوعية للالتحاق بمراكز محو الأمية.
المخرج السادس	مناهج لربط التعليم المهني بسوق العمل خاصة في القطاع الزراعي والريفي أصبحت معدة ومطبقة		
الافتراضات	تشخيص واضح لاحتياجات سوق العمل	الأنشطة	توفير وترويج التقارير والنشرات الدولية حول ربط التعليم المهني باحتياجات سوق العمل.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة التربية– وزارة التربية في إقليم كردستان– منظمة العمل الدولية		برامج لرفع كفاءة ونوعية التعليم المهني والمتابعة الجادة للتنفيذ.

4-5 بيئة سكن أفضل للفقراء

يعاني الفقراء من مشكلات البيئة التي يعيشون فيها، من تدني نوعية المسكن، والإكتظاظ والتلوث، وعدم ملاءمة البنى التحتية. ولا تزال عملية انقطاع التيار الكهربائي تحدث بصفة مستمرة ولأوقات طويلة قد تصل في بعض الأماكن إلى 16 ساعة على مدى اليوم. رغم إن معظم المنازل مرتبطة بالشبكة العامة للماء، إلا إن نسبة الأسر الفقيرة غير المرتبطة بالشبكة تزيد عن ضعف النسبة المقابلة للأسر غير الفقيرة (33٪ مقارنة مع 14٪). كما تعاني بعض المدن من مشاكل في إمداد المياه مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. أما خدمات الصرف الصحي فإنها متوفرة في بعض نواحي بغداد وبعض المدن فقط. أما باقي المحافظات فان هذه الخدمات لا تصل إلا إلى بعض أجزائها. ويعاني 35٪ من الفقراء من عدم ارتباط منازلهم بالشبكة العامة أو حوض تعفين (سبتك تنك) مقارنة بحوالي 20٪ لغير الفقراء.

أما السكن فتشير التقديرات الحالية إلى وجود رصيد سكني لا يتجاوز 3.3 مليون وحدة سكنية، وان قسما منها دون معايير الحد الأدنى.

وقد تضمنت محصلة بيئة سكن أفضل للفقراء ثلاثة مخرجات و اربعة عشر نشاطا. كما مبين في الجدول(4).

جدول (٤) : المحصلة الرابعة: بيئة سكن أفضل للفقراء

المخرج الأول	توسعت مشاريع الدولة لبناء وحدات سكنية ملائمة للفقراء بشروط ميسرة		
الافتراضات	الوحدات السكنية المعدة ضمن هذه المشاريع يستفيد منها الفقراء	الأنشطة	تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية للفقراء بمواصفات قليلة الكلفة.
			وضع وتنفيذ نظام وإجراءات لتحديد المستفيدين.
			وضع وتنفيذ نظام لكيفية استيفاء تكاليف الوحدات السكنية من المستفيدين بشروط ميسرة.
			وضع وتنفيذ برامج واليات لإشراك الفقراء في اختيار نوع المساكن التي تناسبهم.
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس الوزراء – وزارة الإسكان والإعمار- وزارة التخطيط – القطاع الخاص الجهات المناظرة في إقليم كردستان		تشجيع إدارات الأوقاف وصناديق الضمان الاجتماعي والقاصرين على المشاركة في تمويل مشاريع إسكان واطئة التكلفة.
المخرج الثاني	صمم برنامج لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الإسكان واطئ التكلفة		
الافتراضات	وجود قطاع خاص قادر على تنفيذ هذه المشاريع	الأنشطة	اتخاذ إجراءات تشجع مشاركة القطاع الخاص لبناء وحدات سكنية في المناطق الفقيرة.
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس الوزراء- التخطيط – الإسكان والإعمار – أمانة بغداد – وزارة البلديات – وزارة الكهرباء- الهيئة الوطنية للاستثمار- الجهات المناظرة في إقليم كردستان- القطاع الخاص		اتخاذ إجراءات لتوفير البنى التحتية اللازمة لهذه المشاريع.
المخرج الثالث	إجراءات نُفذت لضمان بيئة ملائمة محيطة بالسكن		
الافتراضات	-توفير الإدامة والصيانة المستمرة من قبل الجهات المعنية. -محافظة الفقراء على البيئة المحيطة.	الأنشطة	تنفيذ مشاريع تبليط وإنارة الطرق المؤدية إلى الإحياء الفقيرة.
			توفير خدمات النقل العام.
			تنظيم الأسواق في الأحياء الفقيرة.
			توفير خدمات التخلص من النفايات.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة الإسكان والاعمار-الكهرباء-أمانة بغداد- وزارة النقل – وزارة التجارة – وزارة التخطيط – أمانة بغداد – وزارة الشباب والرياضة- مجالس المحافظات المحلية – وزارة البلديات- الجهات المناظرة في إقليم كردستان- القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني		إنشاء نوادي رياضية وعلمية ومتنزهات عامة.
			برامج توعية للفقراء في المحافظة على البيئة المحيطة بالسكن.
			توفير خدمات الصيانة للمنشآت المحيطة بالسكن.

5-5 حماية إجتماعية فعالة للفقراء

إن الأساس في شمول الأسر أو الأفراد بإعانات الشبكة هو أنهم معدومو الدخل أو من ذوي الدخل الواطئ غير إن مراجعة فئات المستهدفين قد لا تتطابق مع هذا المعيار، وذلك لان:

- تصحيح نظام الاستهداف يتطلب الفصل بين المشمولين بإعانات الرعاية الإجتماعية الدائمية وهم المعوقون والأرامل والعجزة.. وبين من يستحق الإعانة بصفة مؤقتة لغاية تغير حالته المسببة لعدم حصوله على دخل. إن فاعلية أي مظلة للامان الاجتماعي تعتمد على دقة الاستهداف وعدالته، بحيث لا تشمل غير الفقراء ولا تستثني الفقراء المستحقين.
- سياسة الحماية الإجتماعية ينبغي إن ترصد مظهرين مهمين هما نسبة الفقر وفجوته، وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد حددت نسبة شمول للفقراء في كل محافظة تبلغ 20٪ أي أنها اعتمدت معياراً واحدا بغض النظر عن نسبة الفقر وفجوته في كل محافظة مما يستدعي الأخذ بنظر الاعتبار نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق وتقرير تحليل الفقر في تحديد الإستهداف.

مما لا شك فيه إن الرفع التام لنظام البطاقة التموينية عن جميع الأسر سيضر بالفقراء كثيراً، وستتأثر الفئات الهشة- أي القريبة من خط الفقر- مما يهدد بوقوعها في براثن الفقر. وعند احتساب تأثير ذلك على الفقراء يلاحظ أن حجب مفردات البطاقة التموينية عن جميع الأسر يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر على مستوى البلد من 23٪ إلى 34٪، طبقا لنتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق (بافتراض عدم تغير الأسعار، وعدم قيام الأسر بتعديل نمط إنفاقهم أو السحب من مدخراتهم وعدم قيام الدولة في إنفاق ما سيتم توفيره من رفع البطاقة بما في ذلك زيادة معونة شبكة الحماية).

توصيات لجنة إصلاح نظام البطاقة التموينية

إستكمالاً لبنود وثيقة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ضمن بناء حماية إجتماعية فعّالة، تشكلت اللجنة العليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية عدد من أعضاء مجلس النواب والوكلاء والمستشارين والمدراء العامين من مجلس الوزراء والوزارات ذات العلاقة وممثلي حكومة إقليم كردستان. توزعت مهامها في ثلاث جوانب أساسية هي استهداف الفئات المشمولة بنظام الحصة التموينية، ومكونات البطاقة التموينية وإدارة نظامها.

من أهم ما توصلت اليه اللجنة:

1- وضع نظام متدرج لتقليص عدد المشمولين بالحصة التموينية يبدأ من عام 2010 وينتهي بنهاية عام 2014 ليتحول المستحقون للدعم إلى نظام الحماية الاجتماعية.

2- استثناء الريف من إجراءات الاستهداف بسبب ارتفاع نسبة الفقر فيه.

3- تقليص عدد المواد التموينية خلال السنوات الخمس 2010 - 2014 لتقتصر على خمس مواد (الطحين، الرز، السكر، الزيوت النباتية، حليب الأطفال).

4- الاستمرار في اعتماد نظام الإدارة المعتمد حالياً في تسيير العمل، على أن تأخذ الإدارات المحلية دورها في المراقبة والتقويم والرصد واتخاذ القرارات بشأن تفعيل مبدأ تقليص المشمولين واقتصاره على المستحقين فعلاً.

ينبغي أن تتم عملية إصلاح نظام البطاقة التموينية بشكل متدرج حيث توجه موارد الإنفاق على البطاقة التموينية لتلبية متطلبات الحماية الإجتماعية. كما أن الربط العملي بينهما يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة الإنفاق العام، وزيادة نصيب المستهدفين من الإنفاق، فضلا عن انه سيزيد الموارد المخصصة لنظام الحماية الاجتماعية والتي ستنعكس ايجابياً على الدخول التي سيحصل عليها الفقراء منها. إن تحقق هذه المحصلة يرتبط بثلاثة مخرجات، يرتبط بها أحد عشر نشاطا وكما مبين في الجدول(5).

جدول (5) : المحصلة الخامسة : حماية اجتماعية فعالة للفقراء

المخرج الأول	إجراءات تم تبنيها تكفل حسن تطبيق نظام شبكة الحماية الاجتماعية		
الافتراضات	- المجتمع يعى الهدف من نظام شبكة الحماية الاجتماعية -تشريع قانون شبكة الحماية الاجتماعية	الأنشطة	اتخاذ الإجراءات لاعتماد اللامركزية في إدارة شؤون شبكة الحماية الاجتماعية.
			تطوير قاعدة البيانات للأسر المشمولة وتحديثها بشكل مستمر.
			وضع برنامج الرفع القدرات لتأهيل وتدريب العاملين على حسن تطبيق نظام الشبكة.
			وضع تقارير أنظمة رقابية صارمة على آليات العمل وتنفيذ القانون من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
			الإسراع بإجراءات نظام البطاقة الذكية.
			تصميم برنامج إعلامي موجه للمواطنين لتوعيتهم بحقوقهم وشروط الشمول والعقوبات الرادعة في حالة التجاوز على الشبكة.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية - مجالس المحافظات- المالية - وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع- الجهات المناظرة في إقليم كردستان - المنظمات الدولية		الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في استهداف الفقراء وتقييم نظام الشبكة.
			وضع آلية لربط مبلغ الإعانة بمعدل التضخم مع إمكانية توفير معدلات التضخم للسلع الأساسية.
			وضع آلية لشمول المهجرين بنظام شبكة الحماية الإجتماعية
			وضع آلية لشمول المتسولين بنظام شبكة الحماية الإجتماعية
المخرج الثاني	إستُخدِم خط الفقر الوطني المعتمد في تحديد الفئات المستهدفة بالإعانة		
الافتراضات	تحديد الفئات المستهدفة باستخدام خط الفقر الوطني	الأنشطة	تحديث خط الفقر الوطني سنوياً بالاستفادة من بيانات التعداد العام للسكان لعام 2010 ومسوحات الأسر والمصادر الإحصائية الأخرى لتحديد الآسر المستهدفة بالإعانة.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة التخطيط - وزارة تخطيط إقليم كردستان		
المخرج الثالث	وُضعت ونُفذت إجراءات للخروج من الحصة التموينية لتستهدف الفقراء والفئات الأكثر حاجة		
الافتراضات	توفر قاعدة بيانات رصينة يعتمد عليها في تحديد الفقراء والفئات الأكثر حاجة	الأنشطة	تحويل المبالغ المتحققة عن حجب البطاقة التموينية إلى شبكة الحماية الاجتماعية
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة المالية - وزارة العمل - وزارة التجارة - الجهات الرقابية- الجهات المناظرة في إقليم كردستان		نظام رصد وتقويم وإصلاح نظام البطاقة التموينية.

6-5 تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء

تستهدف الإستراتيجية تقليل التفاوت بين الرجال والنساء سواء أكان في صالح المرأة أم في صالح الرجل. إن تمكين المرأة اقتصادياً عبر تحقيق التكافؤ في التعليم وفي فرص العمل والحصول على دخل منصف يعد من المرتكزات الرئيسة للتخفيف من فقر النساء. فالعوامل الإجتماعية المسببة للفقر بينهن لا تقل أهمية عن عامل الدخل إذ تفرض التقاليد الإجتماعية على المرأة، وخصوصا في الريف، نمطاً من الحياة يولد الفقر ويعيد إنتاجه.

أظهرت نتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق وجود فجوة بين الجنسين من الفقراء في الإلتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وفي معرفة القراءة والكتابة، وفي المشاركة في النشاط الإقتصادي.

تعد نسب التحاق الإناث في المدارس الابتدائية منخفضة مقارنة بالذكور. وقد أصبحت فجوة النوع الإجتماعي للفقراء أكبر بكثير في المناطق الريفية. فحوالي 40٪ من الإناث في هذه المناطق غير ملتحقات بالمدارس الإبتدائية.

جدول (٦) : المحصلة السادسة : تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء

المخرج الأول	توسعت البرامج الموجهة نحو معالجة العوامل المسببة لانخفاض معدلات التحاق البنات في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية		
الافتراضات	-توفر الظروف والمستلزمات اللازمة لتفعيل قانون التعليم الإلزامي. -استجابة الأسر الفقيرة لتلك البرامج.	الأنشطة	عقد ندوات توعية (واحدة على الأقل) قبل بدء السنة الدراسية في المناطق الفقيرة لنشر ثقافة الالتحاق بالتعليم والحث على مناصرة إلزامية التعليم الابتدائي والحث على تعميم التعليم للبنات.
			إعطاء الأولوية في أنشاء مدارس البنات الابتدائية والثانوية في الإحياء الفقيرة.
			تفعيل نظام رصد وتقويم معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وتشخيص التقدم المحرز.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة التربية - الإدارات المحلية - وزارة النقل- وزارة العمل والشؤون الإجتماعية- منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان		توفير التسهيلات اللوجستية (وسائط النقل وغيرها) لتيسير وصول البنات إلى المدارس.
المخرج الثاني	برامج تدريبية متخصصة للنساء الفقيرات نُفذت لزيادة فرص العمل المتاحة لهن		
الافتراضات	-مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى تنظيم دورات تدريبية مخصصة للنساء. - التحاق النساء بنسب عالية بهذه البرامج.	الأنشطة	تنفيذ برامج توعية بأهمية التحاق النساء الفقيرات في المراكز والورش التدريبية، لاسيما في الريف العراقي.
شركاء التنفيذ والمراقبة	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية- القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدنى- الجهات المناظرة في إقليم كردستان		صياغة أطر تعاون مع القطاع الخاص لحثه على دعم برامج تأهيل مهنية في الريف العراقي.
			تبني نظام متابعة مستمر لتقويم برامج تدريب النساء وتأهيلهن.
المخرج الثالث	صدرت تشريعات وبرامج لتحقيق ضمان اجتماعي للنساء الفقيرات		
الافتراضات	توفر الإرادة السياسية لمراجعة وإصدار التشريعات المطلوبة	الأنشطة	إنشاء صندوق ضمان اجتماعي للعاملين في للقطاع غير المنظم.
شركاء التنفيذ والمراقبة	مجلس الوزراء - وزارة العمل والشؤون الإجتماعية- منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان		وضع نظام متابعة ومراقبة فعال لتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي بما يؤمن حقوق المرأة العاملة.
			برامج توعية موجهة للنساء لاسيما في الريف العراقي، للالتزام بنظام الضمان الاجتماعي
			إعداد برامج مناصرة للمرأة في ضمان حقوقها والتعرف عليها.

مقارنة بحوالي 20 ٪ في المناطق الحضرية. وهنالك حالات يكون التفاوت في غير صالح الرجال. فعلى سبيل المثال يعد معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي بين الفقراء في صالح الإناث. وذلك بسبب اضطرار الذكور إلى ترك الدراسة والحصول على عمل.

وتبلغ نسبة الأمية بين الأفراد الفقراء بعمر 10 سنوات فأكثر 38٪ بالنسبة للإناث مقارنة بـ 18 ٪ بالنسبة للذكور. ونجد إن الفجوة اشد في الريف مما هي عليه في الحضر حيث تبلغ 46٪ للإناث و 19٪ للذكور..أما معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الفقيرة فإنها تبلغ 11٪ مقارنة بـ 78٪ للرجال. وجدير بالذكر إن سبب التفاوت بين الرجل والمرأة بوجه عام لا يعود إلى قصور تشريعي بل إلى مجموعة من العوامل الإجتماعية والثقافية.

إن تعدد الفرص التعليمية وتنوعها وتبني أنماط تعليم عملية ملائمة لأسواق العمل الجديدة يساهم في ارتفاع نسب التحاق البنات الفقيرات بمختلف المراحل التعليمية بالنظر لإرتباط فرص العمل الجديدة والمجزية بالمؤهل التعليمي. كما يمكن أن تكون البرامج الموجهة نحو زيادة معدلات التحاق البنات الفقيرات في المدارس أداة فعالة في التخفيف من فقر النساء وإتاحة فرص أوسع أمامهن للاندماج الإجتماعي. أن تحقق محصلة تفاوت اقل بين النساء والرجال يرتبط بثلاثة مخرجات تتضمن احد عشر نشاطاً وكما مبين في الجدول(6).

6 ـ التنفيذ والمراقبة والتقويم

إن ضمان حسن تطبيق الإستراتيجية يعد شرطاً أساسياً لنجاحها في تحقيق أهدافها. الأمر الذي يتطلب إجراء تقييمات دورية لاختبار فاعلية الإستراتيجية وتقويمها. كما إن إجراء المراجعات الدورية للإستراتيجية يمكّن من تقويم ما أنجز منها وما حققته من تحسين للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للفقراء .

إن الهدف من إجراء عمليتي المراقبة والتقويم هو تحقيق التقييم المنتظم للإستراتيجية. والتأكد من نتائجها وآثارها على الفقراء. وذلك لإدراك مدى واقعية أهداف الإستراتيجية ومستوى فعاليتها وكفاءة الأنشطة المختلفة. كما توفر عملية التقويم المعطيات لصانعي القرار والجهات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية. وتؤمن الشفافية والمساءلة عند التطبيق.

إن تنفيذ الإستراتيجية يتطلب وجود نظام مراقبة فعال لضمان تقدم سير تنفيذها بكفاءة عالية. ويمكّن الجهات القائمة على التنفيذ والمراقبة من معرفة وتحديد المشاكل التي ينبغي حلها. لذلك يعد نظام المراقبة والرصد أداة إنذار مبكر فعال للمشكلات والتحديات التي قد تعترض تنفيذ الإستراتيجية. وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

6-1: بناء الآلية المؤسسية

لا يمكن تحقيق هدف الإستراتيجية دون توافر آلية مؤسسية فاعلة. إذ يتطلب تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر تضافر جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فضلا عن الدور الفاعل للقطاع الخاص ودعم المنظمات الدولية حيث تقوم المؤسسات الحكومية المعنية (المركزية والمحلية) بوضع خططها بما يحقق هدف الإستراتيجية. وإدراج الخطط والمشاريع ذات العلاقة بتحقيقه في خططها السنوية. وحشد الموارد والإمكانات اللازمة لتنفيذها.

إن تشكيل الآلية المؤسسية ينطوي على الاعتبارات الآتية:

- مشاركة جميع الأطراف التي ساهمت في إعدادها. في متابعة التنفيذ والمراقبة والتقويم.
- إدارة رشيدة في المؤسسات المعنية بتنفيذها.
- أن تكون تلك عملية التنفيذ والمراقبة والتقويم مدمجة في المؤسسات الإقليمية والمحلية.
- بناء القدرات المؤسسية ذات الصلة بالإستراتيجية ضمن المؤسسات ذات العلاقة بتنفيذها.

6-2: المهام الأساسية لآلية تنفيذ الإستراتيجية

إن الآلية التي تتبناها إستراتيجية التخفيف من الفقر تنطوي على المهام الآتية:

- تقديم الدعم الفني للمؤسسات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية في مجالات التقويم والمراقبة ومتابعة التنفيذ.
- متابعة وتحليل التقارير الدورية المقدمة من الجهات التنفيذية إلى الجهة المشرفة على الإستراتيجية.
- إجراء عملية تقويم الإستراتيجية وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها.
- رصد المشكلات والتحديات التي تعرقل تنفيذها ومن ثم وضع الحلول لها.
- إعداد ونشر تقارير دورية شاملة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف.

وتضم الآلية المؤسسية التي تضعها الإستراتيجية لتنفيذها التشكيل الآتي:

الهيئة التوجيهية العليا للتخفيف من الفقر

تتألف من السادة وزراء المالية والتخطيط والصحة والتربية والعمل والشؤون الإجتماعية والإعمار والإسكان والزراعة والتجارة وشؤون المرأة. يكون رئيسها أحد نواب رئيس الوزراء. ويسمى لها سكرتير تنفيذي هو رئيس اللجنة العليا للتخفيف من الفقر. تتولى الشروع بعد المصادقة على الإستراتيجية بالإشراف على المهام الآتية:

- المصادقة على البرنامج السنوي للإستراتيجية.
- إصدار القرارات والأوامر والتعليمات حول المخرجات والأنشطة.
- تحديد مهام الشركاء الأساسيين في التنفيذ.
- ربط الإستراتيجية بالبرامج السنوية للخطة الخمسية، والموازنة السنوية العامة والبرنامج الاستثماري السنوي.
- الإشراف العام على عمليات المتابعة والمراقبة والتقويم.
- تبنّي البرامج الواردة في الإستراتيجية من قبل الوزارات المعنية.
- تكون بمثابة المشرف العام على تنفيذها ومراجعة الموازنات والخطط السنوية لمطابقتها مع أهداف الإستراتيجية.
- تتولى توجيه الفعاليات المرتبطة بمراجعة الإستراتيجية وصياغة إستراتيجية جديدة.
- الإشراف على عملية اختيار المشاريع المطلوبة لأغراض الإستراتيجية والمصادقة عليها.

اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر

تتولى اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر أداء المهام التالية، بعد إضافة اثنين من ممثلي المجتمع المدني، ويكون لها مدير تنفيذي وسكرتارية دائمة:

- تنفيذ توجيهات الهيئة التوجيهية العليا للتخفيف من الفقر.
- إعداد تقارير المراقبة لتنفيذ الوزارات ذات العلاقة لأنشطتها على الصعيد المركزي والإقليمي والمحلي في ضوء التقارير المرفوعة إليها.
- تنفيذ وتوجيه إستراتيجية التواصل الإعلامي الداعمة لتنفيذ الإستراتيجية.
- متابعة تنفيذ أنشطة الإستراتيجية في إطار خطة التنمية الوطنية الخمسية والتنسيق مع الجهة المسؤولة عن متابعة وتنفيذ الخطة.
- التنسيق بين الوزارات والحكومات المحلية في تحديد المخرجات والأنشطة التي ستكون مسؤولة عن تنفيذها ورفع تقارير المتابعة والتقويم الخاصة بها.
- تعمل على تحقيق الاستمرارية في هدف الإستراتيجية.
- تشخيص نشاطات الإستراتيجية التي يتطلب التعامل معها بأسلوب المشاريع المستقلة والإشراف على إعداد وثائق هذه المشاريع ورفعها للهيئة التوجيهية للمصادقة عليها وتولي الإشراف على تنفيذها.

6-3: على طريق تحقيق الهدف

لضمان تنفيذ كفوء لخطط وإجراءات التنفيذ، تضع اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر إطاراً تفصيليا للمراقبة والتقويم يحدد التزامات الجهات المعنية بالتنفيذ. ويرسم مسارات تدفق المعلومات ذات الصلة بمؤشرات الأداء المتحقق على صعيد تنفيذ الأنشطة وتحقيق المخرجات.

ويوضح الشكل التالي إطار التنفيذ والمراقبة الذي تتبناه الإستراتيجية.

إطار التنفيذ والمراقبة للإستراتيجية

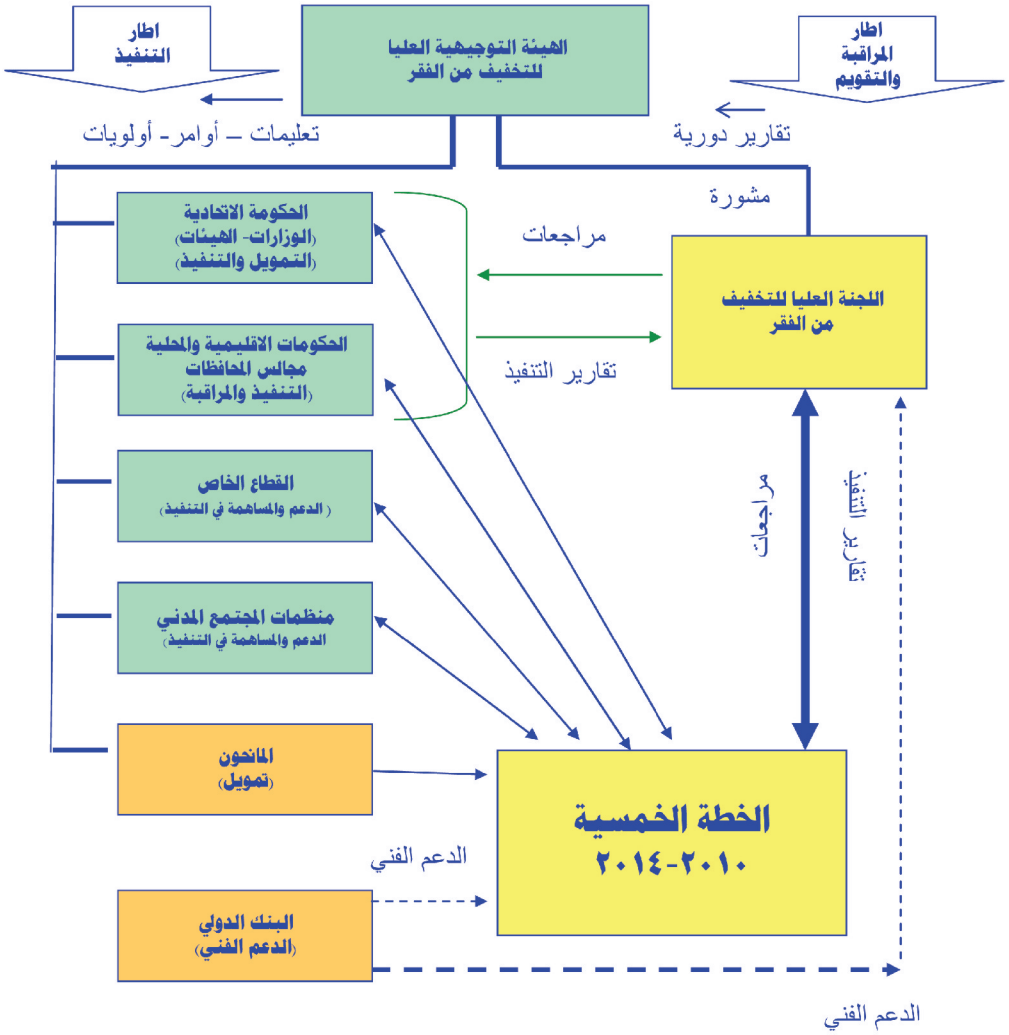

إن تنفيذ الإستراتيجية يتطلب حشد الجهود وتوحيدها باتجاه تحقيق الهدف. وحيث أن الإستراتيجية تقوم على مبدأ الشراكة الحقيقية بين أطراف عدة، فقد حُددت المسؤوليات والمؤسسات المسؤولة عن التنفيذ. ويتضح من الشكل أعلاه الإطار العام لتنفيذ الإستراتيجية وتوزيع المسؤوليات بين الوزارات ومؤسساتها، في إطار علاقتها بالخطة الخمسية.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
الجهاز المركزي للإحصاء
www.cosit.gov.iq

البنك الدولي
www.worldbank.org
www.worldbank.org/iq

وزارة التخطيط/إقليم كردستان
www.krso.net